النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD
جيل جديد
Generation G
A New Generation
مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

دور مفاهيم العدالة الاجتماعية في تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية

برنامج جيل جديد

سلسلة موجزات السياسات لمشاركة الشباب المدنية والسياسية

موجز السياسات - 4

مقدمة

ينظر موجز السياسات هذا في الروابط بين المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية وكيف تُعزز كل منهما الأخرى، ويتطرق كذلك إلى سبل تحقيق ذلك وفقاً لتصورات الشباب في الأردن. حيث يستكشف الموجز مسألة العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية وارتباط المشاركة السياسية والمدنية وعلاقتها المتبادلة بتحسين الظروف المعيشية لجميع أفراد المجتمع. فلإحراز التنمية الشاملة لا بد من إعطاء الأولوية للعدالة الاجتماعية بما يتيح للأشخاص المشاركة في عملية صنع القرار، وبناء مؤسسات أقوى وأكثر فعالية يمكنها الاستجابة للتحديات التي يواجهونها وضمان عملية ديمقراطية مستدامة.

يأتي هذا الموجز كمخرج لمحور مختبر سياسات مشاركة الشباب المدنية والسياسية، والذي تعقده منظمة النهضة العربية والديمقراطية (أرض) بالشراكة مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في إطار برنامج جيل جديد. ويسلط الموجز الضوء على الجلسة الرابعة للمختبر حول مفاهيم العدالة الاجتماعية وكيفية تفعيلها لتمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم المدنية والسياسية، وما ناقشه عشرون طالباً من طلبة العلوم السياسية والقانون في الجامعة الأردنية في هذا الصدد. وتبعاً لمنهجية عمل المختبر، تم استضافة الخبير في حقوق الإنسان الدكتور رياض صبح.

العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمشاركة المدنية والسياسية

تعد العدالة الاجتماعية والاقتصادية ركيزة أساسية لتطوير الحريات السياسية والمدنية وازدهارها، فلا يمكن تحقيق الحقوق والحماية إلا من خلال العمل الجماعي والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية. **وتقع هذه العلاقة المتبادلة في صميم بناء المساءلة بين المواطنين والمؤسسات، وبالتالي تعزيز الثقة بين الدولة وأفراد المجتمع وقطاعاته.** حيث إن فهم العلاقة بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والأمان الاجتماعي والاقتصادي من هذا المنظور يتطلب فهم التنمية، لا بوصفها مجرد عملية نمو اقتصادي وحسب، بل كمجموعة أكثر شمولاً وتنوعاً من الإجراءات والسياسات الرامية إلى تحقيق الرفاه والاحتياجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع، ما يعني في الواقع تبني منظور شمولي للتنمية البشرية. **وقد برز هذا الموضوع باستمرار في النقاشات مع الشباب وفي الأبحاث التي أجرتها منظمة النهضة العربية (أرض) في السابق؛** إذ يعتقد الشباب الذين شاركوا في الأبحاث وفي مختبرات السياسات بمحورية تعريفات التنمية وتطبيقاتها من أجل تحقيق ظروف معيشية أفضل للجميع كعامل أساسي بدفع الشباب للمشاركة السياسية.

وذلك يعني فهم الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة والعمل على معالجتها من خلال التصدي لها سياسياً ورقابياً وتشريعياً، الأمر الذي ينطوي على تحديد العوائق النظامية المضمنة في القوانين والسياسات وتحليلها من أجل تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وجميع شرائح المجتمع الفرعية. ويُعد ضمان الحماية الاجتماعية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية خطوة أساسية أخرى للنهوض بالعدالة الاجتماعية، إذ يتوجب على السياسات والبرامج التنموية دمج الفئات المهمشة والضعيفة لضمان العدالة للجميع.

وقد ناقش المشاركون في مختبر السياسات ضرورة فهم الارتباط الوثيق بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والبشرية ومدى ضرورتها لتحقيق المشاركة الفاعلة في الحياة المدنية والسياسية.

لذا، لا بدّ من فهم العدالة الاجتماعية بحد ذاتها من هذا المنظور باعتبارها أداة وغاية تتشابكان مع تعزيز العقد الاجتماعي -وبالتالي المشاركة المدنية والسياسية - وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأجيال الشابة التي تعمل على بناء مستقبل مجتمعاتها.

العدالة الاجتماعية كركيزة للتنمية الشاملة والمستدامة

تعتبر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن العدالة الاجتماعية تقوم على أربع ركائز هي المساواة، والإنصاف، والحقوق، والمشاركة. ويمكن فهم «العدالة الاجتماعية» حسب تعريف الأمم المتحدة على أنها:

> «المساواة في الحقوق والحصول على الموارد والفرص للجميع، رجالاً ونساءً، مع إيلاء اهتمام خاص لإزالة العقبات التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من تحقيق إمكاناتها للمشاركة في القرارات التي تحكم حياتها.»

ترتبط العدالة الاجتماعية ارتباطاً عضوياً بحق كل إنسان في التمتع بالرفاهية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، الأمر الذي يتحقق عندما يحظى كل فرد بحق الحصول على حياة كريمة من خلال تكافؤ الفرص في التعليم، والصحة، والعمل وتقلد المناصب العامة. وعند السعي لإرساء العدالة الاجتماعية وتحقيقها، فإن الفرص تقوم على المبدأ العام المتمثل في عدم التمييز على أساس الهوية، والطبقة الاجتماعية، والعرق، والوضع القانوني، والقدرة الجسدية، والجنس. ويتشابك الوصول إلى الموارد والفرص كذلك بشكل عميق مع قدرة أفراد المجتمع على الوصول إلى التعبير السياسي والمشاركة في المجال المدني.

تلعب العوامل الاجتماعية والسياسية دوراً حاسماً في تحديد معدل النمو في أي بلد وجودة حياة الناس فيه، خاصة مع ارتباط العدالة الاجتماعية بالقيم السياسية والثقافية والبيئية لأي سياق. وفي هذا السياق، تُعتبر العدالة الاجتماعية جزءاً أساسياً لا غنى عنه للنمو الاقتصادي والاجتماعي لأنها تكفل تحقيق المساواة والإنصاف بين جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشاً، من خلال التصدي للفروقات في توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا، تتيح مسألة العدالة الاجتماعية مجالاً لما هو سياسي ضمن العلاقات الاقتصادية وتدعو إلى فهم الكيفية التي يمكن بها للأشخاص الحراك والتنظيم لتحقيق تنمية أكثر إنصافاً وشمولاً. وبالتالي، فإن قدرة الأشخاص وإمكانيات مشاركتهم في الحياة السياسية والمدنية وعمليات صنع القرار تعد أساسية لا في تحقيق العدالة الاجتماعية فقط، ولكن أيضاً في ضمان المزيد من الثقة المتبادلة بين المؤسسات والمواطنين والشمول في المشاركة السياسية والمدنية -من خلال بيئة أكثر مساواة وأماناً للجميع.

وعليه، ترتبط سياسات وتدابير التنمية الاقتصادية لدعم المشاركة السياسية الأوسع ببعضها إذ تعالج في الوقت نفسه الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة والإجراءات اللازمة لتحقيق الاستدامة.

لقد فتح مختبر السياسات هذا للمشاركين مساحة لمناقشة التحديات التي يواجهونها والطريقة التي تسمح للمشاركة السياسية أن تؤثر إيجاباً على التغيير نحو العدالة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية الشاملة في البلاد.

تحديات العدالة الاجتماعية في الأردن من منظور الشباب

تحديات اجتماعية وسياسية وتشريعية

على الرغم من مصادقة الأردن على معاهدات واتفاقيات تركز على المساواة وحظر التمييز في جميع المجالات وبين مختلف الشرائح، فما تزال هناك تحديات وفروقات قائمة فيما يتعلق بالتمييز بين الرجل والمرأة في مكان العمل وفي تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تكفل المساواة بين الجنسين في مواجهة التحديات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية. وفي كثير من الأحيان، لا يتمتع الأفراد بحقوق وفرص متساوية في صياغة القوانين والمشاركة السياسية، وخاصة بين الشباب والنساء والمناطق الجغرافية المختلفة في البلاد. لذلك، فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يُمثل تحدياً وطنياً مهماً لجميع شرائح المجتمع الأردني وأفراده.

يعاني الأردن في الواقع من فوارق اقتصادية واجتماعية متنوعة مستمرة منذ عقود ما أدى إلى فوارق مجتمعية بين مختلف مناطق المملكة، لاسيما بين العاصمة عمان والمحافظات الأخرى. وعلى الرغم من كونه من بين البلدان الخمسين الأكثر تحضراً في العالم وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلا أن مخصصات البلديات في الموازنة العامة لا تتخطى 3%، إذ تعاني البلديات من عجوزات مالية كبيرة وارتفاع في المديونية. ويتجلى ذلك في التفاوتات القائمة في إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية المناسبة، فضلاً عن التطوير غير المتكافئ في البنية التحتية، مثل وسائل النقل، والطرق والخدمات العامة. وقد أثر سوء توزيع الموارد على مستويات المعيشة لمختلف شرائح السكان. وبالإضافة إلى هذه القضايا الهيكلية، ناقش الشباب كيفية تأثير العلاقات الاجتماعية وديناميكيات السلطة على توزيع الموارد.

> «تشمل بعض العقبات الكبيرة التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية أيضاً انتشار المحسوبية على نطاق واسع، الأمر الذي قد يؤدي إلى توزيع غير متكافئ للموارد والفرص والتفاوت في الدخل. ويمكن لذلك أن يخلق فجوة كبيرة بين مختلف شرائح المجتمع وأن يسبب انعدام الحرية من حيث القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع، ما يُعيق في نهاية المطاف عملية العدالة الاجتماعية.»
>
> **أحد المشاركين في المختبر**

يتضّح من هذا المنظور أن مسألة تحسين التشريعات حاسمة وأساسية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة. وتُثبت العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتي تنبثق من الصراعات والتحديات التي يواجهها الأردن والمنطقة ككل وجود حاجة إلى رؤية شاملة ومستدامة للتنمية. وفي الواقع، أكد المشاركون في مختبر السياسات اهتمامهم الكبير في الحصول على فهم أكثر دقة لنماذج النمو الاقتصادي إذ توجّه السياسات المعتمدة على نطاق عالمي ومحلي كذلك، في عالم مترابط للغاية على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية.

تحديات الخدمات العامة وخدمات الحماية الاجتماعية

أكد المشاركون في مختبر السياسات، خلال نقاشهم، أن البلدان العربية واجهت لفترة طويلة تحديات متعددة ومعقدة (بما في ذلك ارتفاع النمو السكاني، وانخفاض تغطية الحماية الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الفقر وعدم المساواة، ومختلف أشكال التمييز والصراع والنزوح القسري) أثرت بشدة على إمكانية الوصول المنصف والعادل إلى الموارد والفرص. يواجه الأردن في هذا السياق تحديات كبيرة في الخدمات العامة المتعلقة بالسلامة الصحية وإدارة المياه وغيرها من القضايا ذات التأثير الكبير على العدالة الاجتماعية بين السكان. وقد أدت الأزمة السورية والموجات الكبيرة من اللاجئين القادمين إلى الأردن، إلى جانب جائحة كوفيد-19 في السنوات الأخيرة، إل تفاقم هذه القضايا. وفي قطاع الرعاية الصحية، احتل الأردن المرتبة 66 عالمياً والثالثة عربياً في المؤشر العالمي للأمن الصحي لعام 2021. ومع ذلك، تواجه خدمات الرعاية الصحية في الأردن ضغوطاً متواصلة، واكتظاظاً كبيراً في المستشفيات والمراكز الصحية، ونقصاً مستمراً في العاملين في مجال الرعاية الصحية بسبب النمو السكاني وتواجد اللاجئين ما يزيد من تحديات الخدمات الصحية. علاوة على ذلك، يُعتبر الأردن إحدى أكثر الدول شُحاً في المياه نظراً لضعف البنية التحتية فيه. ووفقاً لتقرير صدر عن مركز البنية التحتية العالمية في عام 2018، فإن الأردن بحاجة إلى ما لا يقل عن 81 مليار دولار من الاستثمارات في البنية التحتية بحلول عام 2040. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات الفقر في المملكة في السنوات الأخيرة. وبحسب أطلس أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 الصادر عن البنك الدولي، يُقدّر معدل الفقر في الأردن بنحو 35% من إجمالي تعداد السكان. وفي مؤشر الفقر العالمي لعام 2023 الذي يُصنف البلدان الأفقر في العالم، جاء الأردن في المرتبة 78 من بين 97 دولة وفي المرتبة العاشرة بين 14 دولة عربية شملها تصنيف المجلة. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه التحديات في السنوات المقبلة، رغم وجود المؤسسات الوطنية مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (وهي نظام عام وشامل للتأمين الاجتماعي) التي تحاول أن تسهم في تحقيق الأمن الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في المملكة مع التركيز على اعتبارات الكفاية الاجتماعية. وكما جرى التأكيد في المختبرات السابقة، أشار المشاركون هنا إلى الطرق التي يمكن أن يضمن بها نظام حماية اجتماعية أكثر شمولاً، تحقيق عدالة اجتماعية وتنمية بشرية للجميع.

المشاركة السياسية من أجل العدالة الاجتماعية: وجهات نظر الشباب حول سبيل المضي قُدماً

إن التحديات التي يواجهها الأردن ليست بمعزل عن التحديات في المنطقة العربية وفي عالم تتطور فيه المشاكل والحلول على كلا المستويين العالمي والمحلي. ولا يمكن لمواجهة هذه القضايا وإيجاد الحلول لها أن يحدث في فراغ بل يحتاج إلى التصدي للأسباب الجذرية الهيكلية والعمل على مستوى واسع من أوجه الترابط بين هذه الأسباب. ويُعد ضمان مشاركة الجميع في عمليات التغيير السياسية والاجتماعية غاية في الأهمية في هذا السياق لتحفيز صناع القرار لإبقاء الأولويات الأساسية الشاملة على رأس جدول أعمالهم.

> «المشاركة المدنية والسياسية هي شرط ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية في الأردن. كيف سنتحول إلى بلد أكثر إنصافاً من الناحية الاجتماعية إذا كان هناك بعض الأفراد والمجتمعات غير قادرين على الوصول إلى المحافل المدنية والسياسية والمشاركة فيها بالكامل؟ يجب سماع جميع الأصوات من مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.»
>
> **أحد المشاركين في المختبر**

ترتبط المشاركة السياسية بطرق مختلفة بإنتاج المعرفة، ورأس المال البشري، والحماية الاجتماعية، وحرية التعبير وحقوق الإنسان، إذ تكون العلاقة متبادلة في جميع هذه الروابط. إن المشاركة السياسية هي السبيل لزيادة المساحات للمطالبة بالحقوق والأمان الاقتصادي والاجتماعي، في حين تسمح الحماية الاجتماعية القوية، ورأس المال البشري والحريات والحقوق في الوقت ذاته بتحقيق حياة ديمقراطية مستدامة. وتعمل المشاركة في المجالين السياسي والاجتماعي بمثابة سبب ونتيجة لحلقة مثمرة بين المشاركة، والانخراط، والحقوق، والفرص والأمان.

لا يمكن لتحقيق التغيير أن يحصل دون مشاركة أوسع للأفراد في عمليات صنع القرار وفي النقاشات العامة للمشاكل والحلول. ولهذا السبب تظل المشاركة السياسية مسألة مهمة وتقع في صميم العدالة الاجتماعية فضلاً عن التنمية البشرية والاقتصادية. لذلك تُصبح التوعية السياسية والاقتصادية خطوة أساسية نحو زيادة المشاركة السياسية والمدنية وحمايتها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والإدماج والمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع الأردني.

التوصيات

أتاح النقاش عن العدالة الاجتماعية للمشاركين في المختبر التفكير جماعياً في بعض الكلمات المفتاحية والمواضيع التي انبثقت من المرحلة الأولى من بحث برنامج جيل جديد وهي: القيم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع والشمول؛ إذ توصل البحث إلى أن هذه العناصر هي محركات أساسية لتصورات الشباب وأفكارهم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، وأن الشباب ينظرون في الغالب إلى المشاركة السياسية بوصفها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد، ركز المشاركون في المختبر في الغالب على فهمهم للمشاركة السياسية حول قيم المساواة، والعدالة، والتماسك الاجتماعي. **وقد رأى الشباب أن تطوير معرفة ووعي أعمق وأكثر حيوية بالنماذج والسياسات والتشريعات هو خطوة أساسية في بناء الإجراءات وتنفيذها نحو تحقيق قوانين أكثر شمولاً وتحسين الوصول إلى الفرص والموارد** لجميع أفراد المجتمع وقطاعاته. وفيما يلي بعض التوصيات:

لأصحاب القرار (الحكومة والمشرّعون):

- مأسسة العلاقة التبادلية بين العدالة الاجتماعية والمشاركة المدنية والسياسية الفاعلة. وتذكير المعنيين أن الافتقار إلى فرص العمل، والتأمين الصحي المتكافئ، ووسائل النقل العام والأماكن والخدمات العامة هي احتياجات لا بد من تأمينها لحفز النشاط والتنظيم المجتمعي لتحقيق هذه الحقوق الأساسية كعامل رئيسي في أجندة التغيير السياسي الخاصة بالشباب.
- التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأردن وتحويلها إلى فرص تشارك في تعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والمدنية وترسيخها، والعمل على إزالة العقبات التي تحول دون تحقيق عقد اجتماعي قوي في الأردن.
- السعي لإرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقها في جميع مؤسسات الدولة للحد من المشاعر السلبية تجاه المشاركة وتجنب موجات التفكير المتطرف والتعصب التي يمكن أن تؤثر على الشباب.
- العمل على ضمان المساواة للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء، من خلال تفعيل استراتيجيات فعالة ومنصفة والامتثال لمبدأ المواطنة على قدم المساواة للجميع.

لمنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية:

- بناء فهم وتصور مشتركين بين مؤسسات المجتمع المدني حول المفاهيم المتعلقة بالعدالة الاجتماعية من خلال:
  - إيجاد بحث علمي ومنهجي يربط بين تأثير العدالة الاجتماعية على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وعلاقتها بالمشاركة المدنية والسياسية.
  - تحديد الأسباب والتحديات التي تحول دون المشاركة المدنية والسياسية فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة الاجتماعية، وخاصة للشباب والنساء. تقديم النصح للمؤسسات حول كيفية مواجهة مثل هذه التحديات وحلها.

لوسائل الإعلام والمؤثرين:

- الترويج عبر الإنترنت للمشاركة السياسية باعتبارها أداة وغاية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال نشر محتوى مؤثر يدعم المساواة والعدالة للجميع.

للشباب:

- التأسيس لثقافة جديدة للمشاركة السياسية والترويج لها ومشاركتها بحيث تربط بين الاحتياجات الفردية والجماعية وتطمح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع في السياق الأردني وعلى مستوى العالم.
- طرح المبادرات التي تُبرز أصوات الشباب المطالبين بعدالة اجتماعية أوسع وأفضل. يجب دعم هذه الأصوات من خلال تبني مثل هذه البرامج والمبادرات لا في المشاركة العامة وحسب، بل أيضاً في الحياة والعلاقات اليومية والخاصة.

تم إطلاق مشروع جيل جديد في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2021، بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية لتنشيط وتشجيع القيادات الشبابية في تعزيز العدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل. ويهدف المشروع إلى الترويج للحوار بين الشباب وصانعي السياسات للتأثير على السياسات المرتبطة بالعدالة، وخاصة حقوق الشباب والمرأة

يعد مختبر السياسات جزءاً من منهجية بحثية في منظمة النهضة العربية (أرض)، تعمل على توفير مساحة مخصصة لمناقشة وبحث قضايا السياسات العامة، بحيث تسعى لبناء قدرات المشاركين في المختبر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتأثير في عملية صنع السياسات العامة، وتبادل الآراء مع الخبراء والباحثين المختصين في المواضيع المطروحة بناء على أوراق مرجعية يتم إعدادها لتناول موضوع الدراسة في المختبر

مركز النهضة الإستراتيجي هو مركز فكري مستقل مقره الأردن تأسس عام 2018 يعمل ضمن الإطار التنظيمي لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)